**بيـــــــان**
**الإعلان العالمي... حقوق مهدرة**

يصادف العاشر من ديسمبر / كانون الأول من كل عام اليوم العالمي لحقوق الإنسان.
ذلك اليوم من عام 1948 الذي صدر فيه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي تؤكد مواده على أن الناس متساوون في الكرامة والحقوق، وأن لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة فيه، دون تمييز من أي نوع، ولاسيما التمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي وغير السياسي أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو المولد أو أي وضع آخر.
تحلّ هذه الذكرى على مصر هذا العام، وما من حقٍّ إلا وقد انتُهِك، ولا دستور ولا قانون ولا ميثاق دولي إلا وقد اختُرِق.
تحلّ هذه الذكرى وقد دلت الإحصائيات المروعة - لانتهاكات حقوق الإنسان في مصر ومصادرة حرياته - على التدني غير المسبوق لحالة حقوق الإنسان بمصر.

ففي خلال عام 2020 وما زالت فيه بقية من أيام:

- بلغ عدد **أحكام الإعدام المنفذة تعسفيًّا** ضد المعارضين السياسيين 32 حكمًا، من إجمالي 85 حكمًا تم تنفيذها منذ عام 2013 حتى الآن.
- فيما صدرت أحكام إعدام نهائية بحق 8 آخرين ليبلغ عدد الصادر بحقهم أحكام إعدام "واجبة النفاذ" 67 معتقلاً سياسيًا.
- بينما أصدرت المحاكم الاستثنائية 43 حكمًا جديدًا بالإعدام.

- **عدد القتلى خارج نطاق القضاء:**
- ا - بلغ عدد **القتلى بالتصفية الجسدية** 359 مواطنًا و41 من ضباط وأفراد القوات المسلحة والشرطة.
- ب ـ بلغ عدد **القتلى بالإهمال الطبي المتعمد** داخل السجون ومقار الاحتجاز 65 ضحية
- ج - بلغ عدد **القتلى تحت التعذيب** بالسجون ومقار الاحتجاز 7 ضحايا.

- بلغت انتهاكات تقييد الحريات 5444 انتهاكًا على النحو التالي:
- بلغت انتهاكات **القبض التعسفي** 842 انتهاكًا بينهم 24 انتهاكًا بحق المرأة.
- بلغت انتهاكات **الإخفاء القسري** 960 انتهاكًا بينهم 40 انتهاكًا بحق المرأة.

- بلغ عدد الذين ظهروا بالنيابات بعد اختفاء قسري لمدد متفاوتة – خلاف الانتهاكات الموثقة بشكل فردي - 3642 معتقلاً سياسيًا.

- بلغ عدد **الانتهاكات بحق المحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان** 54 انتهاكًا.
- 21 من المحامين – بينهم محامية - تعرضوا للاختفاء القسري.
- 21 من المحامين و4 من المدافعين عن حقوق الإنسان تم اعتقالهم تعسفيًّا.
- 4 من المحامين قُتلوا بالإهمال الطبي المتعمد داخل السجون.
- قامت مصلحة السجون المصرية بحملة "تأديبية" على جميع السجون المصرية، ارتكبت خلالها جملة من الجرائم والانتهاكات، - لا يسع المقام لذكرها - بحق الرجال والنساء على حد سواء، لم تُجر النيابة العامة تحقيقًا في أي منها.
- توسعت السلطات المصرية في سياسة الاعتقال والإخفاء القسري للرهائن "أقارب المعارضين السياسيين" وكذا سياسة إعادة تدوير المعتقلين على ذمّة قضايا جديدة، دون تنفيذ قرارات إخلاء سبيلهم أو الإفراج عنهم بعد صدور أحكام البراءة بحقهم.
- وتطالب منظمة نجدة لحقوق الإنسان كافة المعنيين بحقوق الإنسان في العالم باتخاذ ما يلزم نحو تفعيل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان داخل مصر، والذي من شأنه:
- وقف هذه الانتهاكات الجسيمة بحق المواطنين في مصر، ورفع الدعم الدولي اللامحدود للنظام المصري بزعم محاربة الإرهاب، وتسيير لجان تقصي حقائق للوقوف على مدى تدني حالة حقوق الإنسان داخل السجون ومقار الاحتجاز، وتقديم مرتكبي هذه الانتهاكات "جرائم السلطة" للمحاكمات العادلة.
- حفظ الله مصر وشعبها .
- لندن في 2020/12/10.

منظمة نجدة لحقوق الإنسان